جامعة القاهرة كلية
الحقوق
قسم القانون التجاري

النظام القانوني للاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي

" دراسة مقارنة وتقييم"

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

أرشيد سعود القفيدي

أ.د/ رضا محمد إبراهيم عبيد (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري – كلية الحقوق– جامعة بني سويف

أ.د/ سامي عبد الباقي محمد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري . كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد فاروق وشاحي (عضـــواً)

أستاذ القانون التجاري .كلية الحقوق – جامعة القاهرة

2021م

Commercial Law Department

Legal System for Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards
In the countries of the Gulf Cooperation Council
"comparative study and evaluation"

Thesis for obtaining a doctorate degree in law

Introduction by researcher

Arshid Saud Al-Qafidi

<u>The Discussion and Judgment Committee on the Message</u>:

Prof. Dr. Reda Mohamed Ibrahim Ebied **Professor of Commercial Law - Faculty of Law - Beni Suef University**	**Chairman**
Prof. Dr. Sami Abdel Baqi Abu Saleh **Professor and Head of the Department of Commercial Law, Faculty of Law, Cairo University**	**Superviser and Membre**
Prof. Dr. Ahmed Farouk Weshahi **Professor and Head of Commercial Law Department - Faculty of Law - Cairo University**	**Membre**

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي *وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *وَاحْلُلْ

عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي"

صدق الله العظيم

"سورة طه: الآيات 25: 28"

الإهـــــــداء

إلى هادي البشرية ومنقذها . . .

إلى السائرين على نهجه

والمقتدين بهديه . . .

إلى الباذلين أوقات حياتهم لتعليم الناس الخير

إرضاءً لله . . وشوقاً إلى الجنة

إلى أعز الناس لدي بعد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

أبي . . . وأمي . . .

إلى إخواني . . . . . ، وأخواتي

إلى رفيقة دربي . . . . . .

إلى فلذات كبدي أولادي

إلى كل الأهل والزملاء

إلى أمتي العربية والإسلامية

إلى وطني الغالي الكويت

وإلى كل من له حق عليّ

أهدي هذا المجهود المتواضع

شكر وتقدير

بعد الحمد لله وشكره الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأهل الفضل في إنجازها .

فتحية شكر وتقدير لأستاذي، الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي محمد، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان نعم الأستاذ في إرشاداته ومتابعته ودقة ملاحظاته، فقد بذل الجهد والوقت دون كلل وغمرني برعايته، ونصائحه المفيدة، وتوجيهاته السديدة، فكان له الفضل في إنجاز هذه الرسالة، فأجزل الله له المثوبة على ذلك.

وتحية شكر وتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد أستاذ القانون التجاري -كلية الحقوق- جامعة بني سويف، والأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي أستاذ القانون التجاري. كلية الحقوق - جامعة القاهرة؛ لقبولهم مناقشة الرسالة، وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة والعاملين في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وإلى عميد الكلية الأستاذ الدكتور/ صبري السنوسي، ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور/ محمد عثمان الخشت.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أبناء مصر الكنانة الذين احتضنوني احتضان الوالد لولده. كما أتقدم أيضاً بشكري وتقديري إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة. فجزاهم الله خيراً

أرشيد سعود القفيدي

المقدمـــــــة

يشهد العالم منذ عقود تسارعا كبيرا في مجال الحركة الاقتصادية والتبادل التجاري وانتقال رءوس الأموال والاستثمارات بالشكل الذي كوّن ولا زال يكوّن شبكة من العلاقات المتداخلة والمتجاوزة للحدود الوطنية، ومن الطبيعي أن يواكب ذلك تطور في وسيلة تسوية المنازعات التي تنجم عن هذه العلاقات الواسعة، وقد اعتبر التحكيم هو الوسيلة المثالية، حيث اتسع في نطاقه، وتعددت أنظمة التحكيم ومنتدياته والنظريات الفقهية التي تتناول أحكامه، إضافة إلى ارتباط كل ذلك بأنظمة وقوانين الدول الداخلية مع تشتتها وتنوع واختلاف أحكامها انطلاقا من الفلسفات التي تحكم توجه كل دولة.

ونظرا لتعدد المفاهيم حول أساسيات ومضامين وآثار التحكيم وأيضا تعدد القواعد القانونية التي تحكم التحكيم وتنفيذ أحكامه، فقد نشأ عن ذلك تباين في الرؤى والتطبيق العملي من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، ولم يستقر الأمر عند حد معين فما زالت تلك الأحكام والقواعد في الغالب في اتساع وتفرع في مجالات عدة كتحكيم الاستثمار والتحكيم التجاري، والتحكيم في الاتفاقات الثنائية، وقواعد التحكيم الخاصة بمراكز التحكيم التي تنشئها الدول بإرادتها المنفردة وتمنحها قدرًا من الاستقلال أو تلك التي تنشأ بموجب اتفاقات دولية ثنائية أو جماعية.

وقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بهذا الوضع القائم فأصدرت جميعها العديد من قوانين التحكيم وسعت وتسعى لإجراء العديد من التعديلات حسب ما أفرزه الواقع العملي في كل منها، كما أنشأت العديد من مراكز التحكيم الوطنية وجعلت لها قدرًا من الاستقلالية وحددت أنظمتها القانونية، وصادقت على العديد من الاتفاقات الدولية الجماعية في هذا الشأن، كما أبرمت كل دول المجلس العديد من الاتفاقات الثنائية المتضمنة لقواعد قانونية تنظم التحكيم وتنفيذ أحكامه التي لها صلة بمواضيع الاتفاقيات، وهذه الممارسات في دول مجلس التعاون كما غيرها على الصعيد الدولي تفتقر إلى التناغم والتكامل والتنسيق.

ولقد ظلت العديد من هذه الإجراءات التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي محل تعارض أو تنافس أفقي على حساب بعضها البعض، وظهر ذلك بشكل واضح في تقاطع الأحكام والتطبيقات وأيضا الموضوعات التي تنظمها قواعد التحكيم ومراكز التحكيم واتفاقيات التحكيم مع أن المنطق والمصلحة الجماعية والفردية لدول مجلس التعاون الخليجي تقضي بعكس

ذلك، سواء فيما يتصل بقواعد التحكيم أو بمراكز التحكيم أو فيما يتصل بالاتفاقات الثنائية التي تتضمن آليات لتسوية المنازعات بين أطرافها، ومحور الدرس أو العبرة في التجربة هنا، هو الطريقة التي تعاملت بها دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، والتي قد تكون جزءًا من الحل أو جزءًا من المشكلة. لأن النظر لطريقة تعامل دول مجلس التعاون الخليجي كجزء من الحل يفترض قدرتها على توحيد وتناغم علاقاتها التجارية الخارجية المتعددة والقدرة على التعامل مع الأنظمة القانونية المتعددة بشكل يضمن وحدة الموقف وتناغم السياسات وتوازن مصالح جميع الدول الأطراف في مجلس التعاون، إضافة إلى تناغم سياساتها الداخلية وانضباطها وتماسكها، وهناك محاولات كثيرة في جميع المجالات للوصول إلى هذا المستوى ولكن الواقع العملي ما زال بعيدا عن ذلك.

فمشكلة الحاضر، هي التعدد مع ضعف التناسق أو الاتساق، وأيضا التجزؤ والتشتت، والتضارب، والتنافس في الكثير من المجالات؛ فالانفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون مع النظام التجاري والاقتصادي الدولي صاحبه تباين في السياسات الخارجية لدول المجلس، وانعكس ذلك على الوضع القانوني الداخلي والسياسات الاقتصادية والتجارية الخارجية لدول مجلس التعاون وعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى؛ الأمر الذي أفرز العديد من الإشكالات التي ولدت صورة ضبابية على مستقبل الوحدة الخليجية لدول مجلس التعاون، ودرجة من التعقيد يُخشى معها صعوبة تحقيق هذه الوحدة، ووضعت دول مجلس التعاون في شكل شديد التجزئة يستحيل معه دمجها او تنسيقها دون إعادة تقييم وترتيب شامل أيضا للوضع الحالي.

لأن الواقع العملي أظهر ترابط كافة المواضيع مع بعضها وهذا يظهر جليا في التشتت الكبير الذي يزداد مع مرور الوقت مع وجود حالة من عدم الاتساق والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المواضيع القانونية والتوجهات القضائية والتي تعتبر مؤشرا للمجالات الأخرى المرتبطة ومنها رسم السياسات وتوحيد التعامل مع العالم الخارجي رغم أن أحد أهم أهداف مجلس التعاون الخليجي هو توحيد السياسات في كل المجالات بين دول المجلس.

وقد انعكس كل ما سبق على المكانة التي كان ينبغي أو يمكن أن تحظى بها دول مجلس التعاون وقدرتها على التأثير دوليا نتيجة الحركة الفردية لكل دولة في التعامل مع الدول

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الباب التمهيدي **التعريف بأحكام التحكيم الأجنبية**	1
الفصل الأول **ماهية حكم التحكيم وطبيعته**	3
المبحث الأول: مفهوم حكم التحكيم الأجنبي	4
المبحث الثاني: الصفة الأجنبية لحكم التحكيم	25
المبحث الثالث: طبيعة حكم التحكيم	42
المطلب أول: النظرية العقدية	42
المطلب الثاني: النظرية القضائية	48
المطلب الثالث: النظرية المختلطة لعملية التحكيم	54
المطلب الرابع: النظرية المستقلة "الطبيعة الخاصة للتحكيم التجاري"	57
الفصل الثاني **التعريف بحكم التحكيم وفقا للأنظمة القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي**	65
المبحث الأول: مفهوم حكم التحكيم الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي	66
المطلب الأول: تحديد مفهوم حكم التحكيم	66
المطلب الثاني: شروط حكم التحكيم وطبيعته	85
المطلب الثالث: التحكيم الدولي في قوانين دول مجلس التعاون الخليجي	93
المبحث الثاني: المبادئ والإجراءات القانونية والقضائية المتصلة بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في دول الخليج	99
المطلب الأول: المبادئ المتصلة بالاتفاق على التحكيم أو شرط التحكيم	99
المطلب الثاني: الملامح العامة لإجراءات تنفيذ حكم التحكيم	104
المطلب الثالث: طرق الطعن بالقرارات التحكيمية في القانون المقارن والقوانين الخليجية	115
الفرع الأول: طرق الطعن بالقرارات التحكيمية في القانون المقارن	116
الفرع الثاني: طرق الطعن بالقرارات التحكيمية في القوانين الخليجية	118

الباب الثاني **مسائل التنفيذ في الاتفاقيات الدولية والقضاء والفقه المقارن**	125
الفصل الأول **مسائل التنفيذ في اتفاقية نيويورك واتفاقية واشنطن**	127
المبحث الأول: اتفاقية نيويورك لسنة 1958	128
المطلب الأول: التعريف والنشأة	128
المطلب الثاني: أهم الأحكام التي جاءت بها اتفاقية نيويورك لسنة 1958	129
المطلب الثالث: الحالات التي لا تنفذ فيها قرارات التحكيم الأجنبية طبقا لاتفاقية نيويورك	133
المطلب الرابع: مدى رقابة القضاء الوطني على حكم التحكيم الأجنبي	138
المبحث الثاني: الاعتراف بحكم التحكيم وتنفيذه وفقا لاتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار 1965	141
المطلب الأول: إعداد اتفاقية واشنطن وإنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والغرض منها	141
المطلب الثاني: الحكم التحكيمي الصادر عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	145
المطلب الثالث: تنفيذ الحكم التحكيمي	154
الفصل الثاني **موقف الفقه والقضاء المقارنين من مسائل التنفيذ**	161
المبحث الأول: مواقف النظم القانونية من الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية	161
المبحث الثاني: موقف الفقه من قضايا تنفيذ أحكام التحكيم	175
المبحث الثالث: تقدير تنفيذ أحكام التحكيم	190
المطلب الأول: تنفيذ أحكام التحكيم	190
المطلب الثاني: الإمارات والسعودية بين نهجين	198
الباب الثالث **تحليل مواقف الأنظمة القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي من أحكام التحكيم الأجنبية**	207

الفصل الأول **حالات قبول الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها**	209
المبحث الأول: شروط الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها في دول الخليج العربي	211
المبحث الثاني: إجراءات الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية	247
الفصل الثاني **حالات رفض الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها**	269
المبحث الأول: أسباب رفض الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها	271
المطلب الأول: أسباب رفض تنفيذ حكم التحكيم بناء على طلب أحد الخصوم	271
المطلب الثاني: أسباب رفض تنفيذ حكم التحكيم من قبل المحكمة المختصة	300
المبحث الثاني: إجراءات رفض الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية في دول مجلس التعاون	311
الباب الرابع **آثار الوضع الحالي لدول مجلس التعاون وتوجهاتها المستقبلية**	323
الفصل الأول **آثار الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية على دول مجلس التعاون**	327
المبحث الأول: الآثار الإيجابية والسلبية للاعتراف بحكم التحكيم الأجنبي ورفضه على دول مجلس التعاون	328
المطلب الأول: الآثار الإيجابية والسلبية لحالات القبول على دول مجلس التعاون	328
الفرع الأول: الجوانب الإيجابية للاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في دول الخليج وآثارها عليها	328
الفرع الثاني: الجوانب السلبية للاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في دول الخليج وآثارها عليها	342
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لرفض الاعتراف بحكم التحكيم الأجنبي على دول مجلس التعاون	348
الفرع الأول: الجوانب الإيجابية لرفض الاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم	348

الأجنبي في دول الخليج وآثارها عليها	
الفرع الثاني: الجوانب السلبية لرفض الاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في دول الخليج وآثارها عليها	352
المبحث الثاني: مدى توافق قوانين التحكيم في دول مجلس التعاون مع الالتزامات الدولية.	357
الفصل الثاني **نظرة مستقبلية لتوجهات دول مجلس التعاون في ظل الانفتاح الاقتصادي**	369
المبحث الأول: التوجهات الاقتصادية الانفتاحية وآثار ذلك على تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية	370
المطلب الأول: التوجهات الاقتصادية الانفتاحية	370
المطلب الثاني: آثار التوجهات الاقتصادية على تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية	375
المبحث الثاني: الحلول والمعالجات المتخذة أو المتوقعة وتقديرها	381
المبحث الثالث: الرؤية الشاملة في إطار رؤية الحل المستقبلي الشامل للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي	411
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تحقيق رؤية شاملة موحدة لدول مجلس التعاون.	411
الفرع الأول: العوامل المساعدة على تحقيق رؤية شاملة وموحدة لدول مجلس التعاون.	412
الفرع الثاني: العوامل المعيقة لتحقيق رؤية شاملة وموحدة لدول مجلس التعاون.	418
المطلب الثاني: دواعي ومتطلبات إيجاد رؤية شاملة وموحدة لدول مجلس التعاون.	422
الفرع الأول: دواعي إيجاد رؤية شاملة	423
الفرع الثاني: متطلبات إيجاد رؤية شاملة	425
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتحقيق رؤية شاملة موحدة لدول مجلس التعاون.	428
الخاتمة	439
المراجع	445

الفهرس	467

مستخلص الرسالة

ان مفهوم التحكيم التجاري الدولي "التحكيم الدولي" إلى جانب التحكيم الوطني والتحكيم الأجنبي، وبغض النظر عن التباين في تحديد المقصود بهذا المصطلح، فقد تضمنت بعض قوانين دول مجلس التعاون الخليجي هذا النوع من التحكيم، وبعضها خصه بأحكام مختلفة عن تلك التي تحكم التحكيم الأجنبي، ومن القوانين التي نصت على التحكيم الدولي: قانون التحكيم البحريني سنة 1994م، وقانون التحكيم العماني سنة 1997م، ولكن بقية قوانين دول مجلس التعاون الخليجي اكتفت بالتمييز بين مفهوم التحكيم الوطني والتحكيم الأجنبي، باستثناء نظام التحكيم السعودي حيث لم يفرق بين نظام التحكيم الأجنبي والوطني، ولم يتطرق للتمييز بين المصطلحين.

والحقيقة أنه ليس هنالك معيار موحد يفصل ويميز مصطلح التحكيم الدولي عن التحكيم الأجنبي، بل يرى البعض عدم وجود فرق بين حكم التحكيم الأجنبي وحكم التحكيم الدولي، ويعتبر أنصار هذا الرأي أن كل تحكيم غير وطني هو تحكيم دولي لأن أي حكم تحكيم يعد أجنبيا بالنسبة لدولة ما بينما يعد وطنياً بالنسبة لدولة أخرى.

ويرى البعض الآخر أنه لابد من التمييز بين حكم التحكيم الأجنبي وحكم التحكيم الدولي خصوصاً بعد قيام بعض القوانين بالنص عليه ووضع معايير لتحديده، ومن ثم فإن اتصال التحكيم بأكثر من نظام قانوني يجعله تحكيما دوليا، ولأن التفرقة بين التحكيم الأجنبي والتحكيم الدولي تؤدي إلى الخلط بين التحكيم الذي يتم بين أفراد أو هيئات خاصة والتحكيم الذي يمكن أن يقع بين الدول، إذ يكون على القاضي الذي ينظر طلب تنفيذ حكم تحكيم أن يكيفه بين فروض ثلاثة هي: أن يكون حكم التحكيم وطنيا أو أن يكون حكم التحكيم أجنبيا أو أن يكون حكم التحكيم دوليا.

الكلمات الدالة:

- التحكيم التجاري – التحكيم الوطنى – التحكيم الأجنبي – قوانين مجلس التعاون الخليجي – هيئات خاصة.

Abstract

The concept of international commercial arbitration "international arbitration" is in addition to national arbitration and foreign arbitration. Regardless of the discrepancy in defining the meaning of this term, some laws of the Gulf Cooperation Council countries included this type of arbitration, and some of them singled out provisions different from those governing foreign arbitration. Among the laws that stipulate international arbitration are: the Bahraini Arbitration Law in 1994, and the Omani Arbitration Law in 1997. However, the rest of the laws of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries were content to distinguish between the concept of national arbitration and foreign arbitration, with the exception of the Saudi arbitration system, which did not differentiate between the foreign and national arbitration system. It deals with the distinction between the two terms.

In fact, there is no unified standard that separates and distinguishes the term international arbitration from foreign arbitration. Some believe that there is no difference between a foreign arbitration award and an international arbitration award. Supporters of this view consider that every non-national arbitration is an international arbitration because any arbitral award is foreign to a country. While it is national for another country.

Others believe that a distinction must be made between the foreign arbitration award and the international arbitration award, especially after some laws stipulate it and set criteria for its identification. Which takes place between individuals or private bodies and the arbitration that can take place between states, as the judge who considers the application for the implementation of an arbitral award must adapt it between three assumptions: that the arbitral award be national, that the arbitral award be foreign, or that the arbitral award be international.

Key words:

- Commercial arbitration - national arbitration - foreign arbitration - laws of the Gulf Cooperation Council - private bodies.